

تأثیر الشمول المالي في كفاءة الأداء المالي

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي

الباحث الأول:

أ.م.د. أياد ظاهر محمد

جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد

ayad_tahir@coadec.uobaghdad.edu

تأريخ أستلام البحث: ٢٠٢٥/١١/١

الباحث الثاني:

م.د. فاطمة فيصل كاظم

جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد

fatima.f@coadec.uobaghdad.edu

تأريخ موافقة النشر: ٢٠٢٥/١١/٢٥

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة تأثير الشمول المالي على كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي في العراق، للفترة الممتدة من (2015-2024)، من خلال اعتماد عدد عمليات الدفع الإلكتروني التي تسجلها لقياس متغير الشمول المالي على كفاءة الأداء المالي للمصارف من خلال 3 مؤشرات مالية تناولت جوانب تقييم الأداء المالي، متمثلة بكل من الربحية والسيولة والملاءة المالية، مقاسة بنسب العائد على الموجودات وكفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. كما وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط من خلال الحزمة الإحصائية لبرنامج SPSS V.26 لمقارنة النتائج المحسوبة واختبار الفرضيات، وتبرز أهمية البحث من دراسته لمتغير الشمول المالي باعتباره حجر الأساس للتنمية المالية المستدامة، ودراسة تأثيره على ثلاث جوانب تحظى بمتابعة ودراسة حديثة من قبل أصحاب المصارف والمتعاملين معه، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي طردي للشمول المالي على الربحية، في حين تبين عدم وجود تأثير معنوي للشمول المالي على كل من كفاية رأس المال والملاءة المالية على المصارف.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الربحية، الملاءة المالية، السيولة، CAR، ROA، NPL.

المقدمة

قد ساهم التوسع السريع للتقنيات المالية والتمويل الرقمي في إعادة تشكيل القطاع المصرفي، مسلطاً الضوء على الشمول المالي كمحور رئيس في النقاشات الأكاديمية والعلمية، لينبع اختيار هذا الموضوع من الاعتماد المتزايد على أنظمة الدفع الإلكترونية في الاقتصادات الناشئة، ودراسة تأثيرها على جوانب الأداء المالي المصرفي، وقد تم قياس الشمول المالي في هذا البحث بعدد معاملات الدفع الإلكتروني، متجاوزاً إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية، ليقاس مدى استخدامها، في حين الاعتماد على كل من العائد على الموجودات، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة القروض المتعثرة كمتغيرات تابعة لقياس كفاءة الأداء المالي، وتكمن أهمية البحث في توفيره لأدلة تجريبية لمدى اسهام الشمول المالي في تحقيق الكفاءة المصرفية من خلال تطبيق نهج علمي قائم على البيانات التي قدمتها النشرات الإحصائية السنوية لدائرة الإحصاء والأبحاث الصادرة عن البنك المركزي العراقي، والاجابة عن السؤال الرئيس لمشكلة البحث المتجسدة بمدى تأثير الشمول المالي على كفاءة الأداء المالي، مما يسهم في النقاش المتنامي حول الشمول المالي المستدام كمحرك مهم للنمو الاقتصادي والمرونة المالية، ولغرض الإحاطة بموضوع البحث، تم تخصيص المبحث الأول لعرض المنهجية العلمية، وتناول المبحث الثاني الجانب النظري، في حين تم تخصيص المبحث الثالث للجانب التطبيقي للبحث ومناقشة مخرجات التحليل، ويستعرض المبحث الرابع أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي تم توصل إليها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: منهجية البحث

1) مشكلة البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الخدمات المالية الرقمية في تحسين كفاءة أداء القطاع المصرفي في العراق، اذ ومع التوسع في استخدام الأدوات الرقمية، ولا سيما تزايد عدد عمليات الدفع الإلكتروني، أصبح لزاماً فهم مدى انعكاس هذه التطورات على الأداء المالي والمصرفي، ليركز بذلك البحث على دراسة تأثير الشمول المالي بوصفه أحد مخرجات التطور الرقمي في الخدمات المالية، على ثلاثة مؤشرات رئيسية تمثل جوانب رئيسة من كفاءة الأداء المصرفي، وهي: العائد على الموجودات كمؤشر للربحية، ونسبة كفاية رأس المال كمقياس للملاءة والاستقرار المالي، ونسبة القروض المتعثرة كمؤشر لجودة المحفظة الائتمانية وإدارة المخاطر، ومن هنا، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن

التساؤل الرئيس الآتي: (هل يسهم الشمول المالي، المتمثل في زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية، في تعزيز كفاءة أداء القطاع المصرفي العراقي؟).

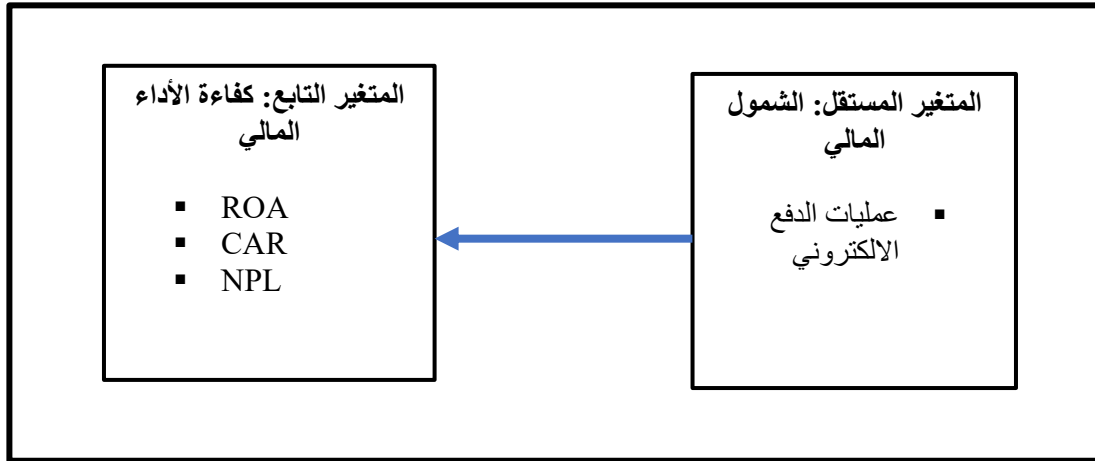
(2) هدف البحث

يكتسب البحث أهميته من خلال تقديمه دليلاً احصائياً لاختبار تأثير الشمول المالي على الربحية، والملاءة المالية، وجودة الائتمان، وتُعد هذه الأدلة حيويةً لتصميم سياسات مدروسة تحقق التوازن بين أهداف توسيع نطاق الوصول المالي الرقمي، والحفاظ على ممارسات مصرفية سليمة تتسم بالمرونة، وتحافظ على قدرتها في تحقيق العائد المطلوب.

(3) اهمية البحث

تتمحور اهمية البحث في بيان تأثير الشمول المالي على جوانب ثلاث تقيس كفاءة الأداء المالي للمصارف، متمثلة بكل من الربحية والسيولة والملاءة المالية.

(4) المخطط الفرضي للبحث



الشكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

(5) فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات البحث بالاتساق مع مشكلة البحث :

• الفرضية الأولى

H0: لا يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة العائد على الموجودات عند مستوى المعنوية (a<0.05).

H1: يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة العائد على الموجودات عند مستوى المعنوية (a<0.05).

• الفرضية الثانية

H0: لا يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة كفاية رأس المال عند مستوى المعنوية (a<0.05).

H1: يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة كفاية رأس المال عند مستوى المعنوية (a<0.05).

• الفرضية الثالثة

H0: لا يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض عند مستوى المعنوية (a<0.05).

H1: يؤثر عدد عمليات الدفع الالكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض عند مستوى المعنوية (a<0.05).

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً: الشمول المالي

1. مفهوم الشمول المالي: حظي الشمول المالي باهتمام عام وبحثي كبيرين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ويتمثل بتقديم الخدمات المالية المناسبة بطريقة مسؤولة ومستدامة، متمثلة بفتح الحسابات المصرفية وعرض الخدمات كالادخار والائتمان والتأمين وأنظمة الدفع، إلى أفراد المجتمع، بطريقة تأخذ بالحسبان الكلف المادية المرتفعة التي تصاحب هذه العملية كالبنى التحتية، فضلاً عن قصور الثقافة المالية للأفراد والتي قد تقف حاجزاً أمام المشاركة الفاعلة في النظام المالي الرسمي [1]. ويبدأ الشمول المالي الرسمي بالحصول على حساب إيداع أو معاملات، في أحد المصارف لغرض إجراء واستلام المدفوعات بالإضافة إلى تخزين الأموال أو ادخارها، كما ويشمل الشمول المالي في مراحل لاحقة الوصول إلى الائتمان المناسب من المؤسسات المالية الرسمية، فضلاً عن استخدام منتجات التأمين التي تحد من التعرض للمخاطر المالية، ليعد بذلك الشمول المالي عاملاً حاسماً في التخفيف من تفاوت الدخل والفقير، إذ ترافق عملية فتح الحسابات المصرفية لغرض لبناء قيمة ائتمانية وادخارية، فإنهم يصبحون قادرين على تحسين كل من أنماط استهلاكهم وتعاملهم مع الصدمات المالية السلبية [2]. ليعرف بذلك الشمول المالي بأنه "عملية تُشير إلى تحسن في كمية ونوعية وكفاءة خدمات الوساطة المالية"، مما يساعد على تحسين الحياة وتعزيز الفرص وتعزيز الاقتصادات، من خلال ضمان الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة الإدارة اليومية للمالية بشكل كبير وتعزيز النظام المالي الشامل للكفاءة والرفاهية من خلال الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية كمقرضي الأموال، والاستعاضة عنها بسبل ممارسات ادخار آمنة، وتسهيل مجموعة شاملة من الخدمات المالية الفاعلة [3]. فهو توسيع تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة إلى شرائح الفئات ذات الدخل المنخفض من المجتمع، وبعبارة أخرى، يتيح الشمول المالي إمكانية دمج الأشخاص المستبعدين اقتصادياً واجتماعياً من الوصول إلى خدمات مالية سهلة وأمنة ذات أسعار معقولة [4].

2. أهمية الشمول المالي: حظي الشمول المالي باهتمام متزايد في الخطابات الأكاديمية باعتباره حجر الأساس للتنمية المستدامة، ويُظنر إليه على أنه عملية متعددة الأبعاد تتجاوز إمكانية الوصول إلى التمويل، لتشمل العدالة والكفاءة في الاستفادة من المنتجات والخدمات المصرفية العامة دون تمييز لجميع الأفراد البالغين كشرط لا غنى عنه لتأسيس مجتمع منفتح وفاعل، ضماناً لنمو الأفراد بما فيهم الفقراء وتطورهم، وحمايتهم من إمكانية انخراطهم في مخططات احتيالية لتوفير الأموال نتيجة لنقص الوعي بالنظام المالي [5]. وتمتد أهمية الشمول المالي لتدلي بظلالها على تحسين النمو الاقتصادي والحد من الفقر والتنمية المستدامة المتعلقة بالتمويل، فزيادة فرص حصول الفئات المهمشة على الخدمات المالية يعد من أهم فوائد الشمول المالي، من خلال تمكين هذه الفئات وتعزيز اندماجها الاقتصادي والاجتماعي مما يحد من الفقر ويعزز النمو الاقتصادي، ويحسن الوصول إلى الخدمات المالية [6]. لذا فإن استهداف الفئات المهمشة ماليًا وتعزيز المساواة في الدخل، يُسهم الشمول المالي في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل بالقضاء على الفقر، فضلاً عن الحد من أوجه عدم المساواة [7].

3. أبعاد الشمول المالي: يتطلب تقييم مدى وعمق وفعالية الشمول المالي، تطبيق بعض المقاييس، ويُحدد التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) The Alliance for Financial Inclusion الأبعاد الرئيسية الأربعة للشمول المالي والتي تتوضح بالآتي:

أ. الوصول Access: ويتمثل بالقدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية. لذلك، قد يتطلب فهم مستويات الوصول فهماً وتحليلاً للعوائق المحتملة لفتح حساب مصرفي واستخدامه لأي غرض، مثل التكلفة والقرب المادي من نقاط الخدمة المصرفية [8].

ب. الجودة Quality: يعكس بعد الجودة مدى توافق الخدمات والمنتجات المالية مع احتياجات نمط حياة الزبائن، ويتم قياسها من خلال تجارب الزبائن وتصوراتهم ومواقفهم تجاه الخدمات المتاحة لهم، وبالتالي، يُتيح تقييم الجودة فهماً أعمق لمتانة هذه العلاقة، وتنوع الخيارات المتاحة، ومستوى فهم الزبون لهذه الخيارات وتداعياتها [9]

ج. الاستخدام Usage: لا يقتصر الاستخدام على مجرد التبنّي الأساسي للخدمات المصرفية، بل يركز بشكل أكبر على ديمومة وعمق استخدام الخدمة أو المنتج المالي، وبالتالي توفير صورة أكثر وضوحاً عن انتظام الاستخدام وتواتره ومدته مع مرور الوقت [10]

أولاً: كفاءة الأداء المالي

1. **مفهوم كفاءة الأداء المالي:** يعد الأداء المالي مفهوم ذا أبعاد متعددة، تعكس كل منها قدرة المصرف على تحقيق عوائد ثابتة، والحفاظ على استمرارية العمليات، في الوقت التي يستدعي الحفاظ على الملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، فضلاً عن ان كفاءة الأداء المالي للمصرف يتجسد في مدى نجاح البنك في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين والجهات التنظيمية، وتحقيق أقصى قدر ممكن من المخرجات باستخدام الموارد المتاحة بأقل تكلفة، لتجاوز بذلك المفهوم الاستخدام الأمثل للموارد ليشمل عوامل مثل حجم القطاع المصرفي، وهيكل الوحدات الاقتصادية، ودور البنوك في التنمية الاقتصادية [11]. كما أن جانب الربحية يرتبط بشكل كبير في قدرة المصرف على تحقيق الكفاءة الإدارية والتي تتبلور في تحقيق المبادلة المدروسة بين كل من العائد والمخاطرة والتكيف مع التغيرات في البيئة المالية، وبالتالي، يأخذ تقييم الأداء المالي مجموعة متنوعة من المؤشرات تتمثل بكل من الربحية والسيولة والملاءة المالية التي تُحدد مجتمعاً قوة واستقرار واستدامة المركز المالي للمصرف [12] [13].
2. **مؤشرات قياس الأداء المالي:** يتم تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة شاملة من الأبعاد المالية والتشغيلية التي تعكس مجتمعاً الوضع العام للمؤسسة المصرفية.
 - أ. مؤشرات الربحية Profitability Ratios : تتمثل الربحية إلى قدرة الشركة على تحقيق عوائد من خلال استخدامها لموارها المتاحة، وتعد مؤشر أساسي لنجاح الأعمال، فهي تعكس جوانب عدة تتجاوز قدرة المصارف على استدامة عملياتها وتحقيق النمو، وتتجاوزها إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المالية والتشغيلية، لتوفر بذلك نسب الربحية، كالعائد على الموجودات، وهامش صافي الربح، مقياس قيمة لتقييم الأداء المالي، وبالتالي توجيه القرارات الإدارية، علاوة على ذلك، تُعزز الربحية ثقة أصحاب المصلحة، وتدعم الاستدامة المالية، وتعزز القدرة التنافسية في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة التنافسية [14]. وتم الاعتماد على العائد على الموجودات (ROA) Return on Assets كمؤشر يقيس كفاءة الأداء المالي للمصرف في قدرته على توليد الأرباح نسبة إلى موجوداته [15] [16].
 - ب. مؤشرات الملاءة المالية Solvency & Capital Adequacy : تُمثل الملاءة المالية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية إلى جانب تحقيق صافي قيمة إيجابية، مما يضمن تغطية موجوداته للالتزاماته بشكل كافٍ، كما وتعد عامل حاسم في تحقيق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، إذ تعزز الملاءة المالية ثقة المودعين والمستثمرين والجهات التنظيمية، إذ تترجم الملاءة المالية ذات النسب الجيدة إلى إمكانية الوفاء بالسحوبات، فضلاً عن سداد القروض، والقدرة على الحد من المخاطرة المحتملة التي تتسبب بها دون مساعدة خارجية، إذ يتسبب الإعسار المالي في التعرض لمخاطر تهدد المصارف لتمدد إلى القطاع المصرفي ككل [17]. ويتم الاعتماد على الأطر التنظيمية لقياس كفاءة الأداء المالي للمصرف، متمثلة بنسبة كفاية رأس المال (CAR) Capital Adequacy Ratio، لتقييم المرونة المالية للمصرف والحفاظ عليها من خلال ضمان رأس مال كافٍ مقارنةً بالموجودات المرجحة بالمخاطر [18]. من خلال قسمة رأس المال التنظيمي للمصرف على الموجودات المرجحة بالمخاطرة [19].
 - ج. مؤشرات السيولة Liquidity Ratios : تقدم مؤشرات السيولة، رؤى حول قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بشكل خاص والحفاظ على مرونته المالية، عند الاستحقاق، وتعكس هذه السيولة قدرة المصرف على تحويل موجوداته إلى نقد بكفاءة لتغطية الالتزامات المتمثلة بعمليات سحب الودائع، وسداد القروض، وتُعد نسبة السيولة المقبولة حاجة ماسة لضمان الاستقرار التشغيلي، ودعم مرونة النظام المالي على المدى الطويل [20]. وتدرج القروض المتعثرة (ضمن المخاطر الائتمانية التي تتسبب بها عدم قدرة المدين على سداد الأموال التي تم اقتراضها من المصرف، وتصاحب عملية ارتفاع القروض المتعثرة نسبة إلى إجمالي القروض Non Performing Loan Ratio (NPL) ارتفاع في أسعار الفائدة على الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض في طلبات الائتمان، الأمر الذي يسلب الضوء على أهمية هذه النسبة في رسم كفاءة الأداء المالي للمصرف [21].

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً: البيانات

يظهر من خلال الجدول (1) المنحى التصاعدي لعدد عمليات الدفع الالكتروني والتوسع الذي شهده استخدام الوسائل الحديثة في إتمام عمليات الدفع السنوية التي تم تسجيلها للفترة الممتدة من (2015-2024)، إذ استمر هذا الارتفاع طيلة مدة البحث الممتدة لعشر سنوات، لتشهد سنة (2020) تسجيل أعلى معدل ارتفاع في استخدام التقنيات المالية من خلال الدفع الالكتروني السنوي مقارنة بالفترة السابقة، وبمعدل تغيير بلغ (155%)، مما يشير إلى دخول مرحلة جديدة في تعزيز وصول واستخدام الخدمات المالية المناسبة من قبل افراد المجتمع.

الجدول (1)

مؤشر الشمول المالي في العراق للمدة (2015-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
254470	131934	548319	379914	519253	204493	103637	72036	53866	46661	عدد عمليات الدفع الالكتروني
27	17	8	9	4	1	4				

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث

يوضح الجدول (2) المؤشرات التي تم الاعتماد عليها لتقييم كفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي العراقي خلال فترة البحث للمدة (2015-2024)، إذ أظهرت نسب العائد على الموجودات تذبذب في نسب العائد التي سُجلت، إلا أن المنحى العام كان ذا اتجاه تصاعدي، سجل (0.6%) لسنة (2015) و (5.1%) لسنة (2024). في حين أظهرت نتائج نسب كفاية رأس المال تذبذب واضح خلال مدة البحث، مما يعكس التفاوت في قدرة المصارف على الحد من المخاطر من خلال الاحتفاظ بنسب كافية، لتتراوح نسب كفاية رأس المال بين (15.6%) و (55.8%)، لكل من سنة (2015) و (2018) على التوالي. كما ويلاحظ من خلال الجدول (2) ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة خلال المدة، باستثناء سنة (2023) التي سجلت انفاض ملحوظ بلغ (21.8%) مقارنة بالسنة السابقة، لتعاود بعدها نسبة القروض المتعثرة نسبة إلى اجمالي القروض بالارتفاع في السنة التي تلتها.

الجدول (2)

مؤشرات كفاءة الأداء المالي للمصارف العاملة في العراق للمدة (2015-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	مؤشرات كفاءة الأداء المالي
5.1	1.3	1.3	0.7	1.0	0.9	0.6	1.1	0.9	0.7	العائد على الموجودات Roa
30	41.9	34.1	52.1	41.9	46.7	55.8	37.9	41.6	15.6	معيار كفاية رأس المال CAR
16.6	14.7	18.8	18.5	21	16.2	17.5	14.8	12.7	9	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض NPL

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث

ثانياً: اختبار فرضيات البحث

من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V.26)، تم استخلاص النتائج الإحصائية للبحث بغية قبول أو رفض الفرضيات بين كل عدد عمليات الدفع الالكتروني كمتغير مستقل، على كل من المتغيرات التابعة ROA و CAR و NPL.

اذ یلاحظ من خلال نتائج الجدول (3)، بان معامل الارتباط R بین كل من المتغير المستقل والمتغير المعتمد ROA سجل (91%) مما يدل على وجود ارتباط قوي جداً بین المتغيرین، أما معامل التحديد R² والذي يعطي مدلولات على جودة نموذج الانحدار وقوة التأثير فقد فسر ما نسبته (82.8%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الموجودات، في حين تعزى النسبة المتبقية (17%) إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج المختبر، ومن خلال جدول AVOVA بلغت قيمة اختبار (F) المحسوب (38.48) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، عند مستوى الدلالة Sig < 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية Sig < 0.05، لذلك نقبل فرضية الوجود (H1)، ونرفض فرضية العدم (H0) (تؤثر عدد عمليات الدفع الإلكتروني في العائد على الموجودات عند مستوى المعنوية (a < 0.05)).

كما اتضح ومن خلال الجدول (3) عن ضعف الارتباط بین عدد عمليات الدفع الإلكتروني وكل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة، اذ سجل معامل الارتباط (19.8%) و(4.3%) على التوالي، لیفسر عدد عمليات الدفع الإلكتروني ما نسبته (39%) و (4.3%) من التغيرات التي تطرأ على كل من ROA و CAR على التوالي، اما النسبة المتبقية (61%) و (95.7%) فقد تعزى لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج المختبر، كما وسجلت قيمة الدلالة (0.584) و(0.563) لكل من تأثير المتغير المستقل على ROA و CAR على التوالي، وهي أكبر من مستوى المعنوية Sig < 0.05، مما يعني عدم معنوية التأثير إحصائياً، وإلى جانب انخفاض قيمة F الجدولية (0.326 < 3.841) و (0.364 < 3.841) ROA و CAR لكل من على التوالي، يشير إلى تأكيد غياب التأثير المعنوي لعدد عمليات الدفع الإلكتروني على كل من ROA و CAR، ومن كل ما سبق من نتائج ترفض فرضيتي الوجود (H1)، وتقبل فرضيتي العدم (H0) (لا يؤثر عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة كفاية رأس المال عند مستوى المعنوية (a < 0.05)) و(لا يؤثر عدد عمليات الدفع الإلكتروني في كفاءة الأداء المالي المقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض عند مستوى المعنوية (a < 0.05)).

الجدول (3)

قيم ومعاملات تأثير عدد عمليات الدفع الإلكتروني في مؤشرات كفاءة الأداء المالي

	R	R ²	Sig P<0.05	F>3.841
ROA	0.91	0.828	0.000	38.48
CAR	0.198	0.39	0.584	0.326
NPL	0.209	0.043	0.563	0.364

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أنه امكانية تعزيز ربحية المصارف، والتي انعكست من خلال تحقيق العائد على الموجودات ارتبط بعلاقة طردية مع زيادة مؤشر الشمول المال، من خلال توسيع نطاق معاملات الدفع الإلكتروني، ومع بروز الدور الفاعل للخدمات المالية الرقمية في تحسين الكفاءة التشغيلية، إلا أنه لم يترجم إلى معدلات ملاءة مالية أفضل ومراكز سيولة أقوى، مما يُسر في أن الشمول المالي الرقمي يدعم الأرباح المتحققة، إلا أنه لم يحل بديلاً عن الإدارة الحكيمة والممارسات السليمة لإدارة رأس المال، ليعد بذلك الشمول المالي مؤشر مهم يعزز من معدلات الربحية، إلا أنه يتطلب التكامل كه الاستراتيجيات المالية ذات النطاق الأوسع لتحقيق الاستقرار والمرونة الماليين.

وبناءً عليه، فمن المهم تشجيع إدارات المصارف على توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية المقدمة والعمل على ابتكار أدوات مالية رقمية فاعلة قادرة على تحقيق عوائد أعلى، مع الأخذ في الحسبان ضرورة اعتماد تدابير تنظيمية وإدارية متكاملة لرأس المال لتدعيم نسب السيولة والملاءة المالية، وعدم الاكتفاء بتدعيم البنى التحتية الإلكترونية لزيادة حجم التعاملات المالية وتعزيز الربحية من دون نظرة شاملة لجوانب تقييم كفاءة الأداء العام للمصارف والتي تكون محط اهتمام ومتابعة العديد من أصحاب المصلحة المتعاملين في هذا القطاع، وعلى الصعيدين المحلي والدولي.

كما ويوصي البحث إلى الجوانب الإيجابية التي ستسفر عن دمج نمو المعاملات الرقمية في أنظمة إدارة المخاطر الشاملة، على كل من الجهات الرسمية والخاصة والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي وإدارة المصارف، فضلاً عن صناع السياسات المالية، وذلك في الحد من أنواع عديدة من المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي، إلى جانب تشجيع بناء الشراكات مع شركات التكنولوجيا المالية والاستفادة من الابتكار الرقمي المالي الذي من شأنه أن يزيد من سرعة عجلة الاستفادة من

مزایا الشمول المالي، إلى جانب ضرورة زيادة نطاق الأبحاث المستقبلية التي تتناول المؤشرات المالية قيد الدراسة لتحقيق الاستدامة طويلة الأجل، التي تأخذ في عين الاعتبار تعزيز الربحية إلى جانب تحسين نسب السيولة والملاءة المالية.

المصادر

1. Le, Thai-Ha, Anh Tu Chuc, and Farhad Taghizadeh-Hesary. "Financial inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia." *Borsa Istanbul Review* 19, no. 4 (2019): 310-322.
2. Liu, Dong, Yuying Zhang, Muhammad Hafeez, and Sana Ullah. "Financial inclusion and its influence on economic-environmental performance: demand and supply perspectives." *Environmental Science and Pollution Research* 29, no. 38 (2022): 58212-58221.
3. Sarma, Mandira, and Jesim Pais. "Financial inclusion and development." *Journal of international development* 23, no. 5 (2011): 613-628.
4. Alber, Nader. "Determinants of financial inclusion: The case of 125 countries from 2004 to 2017." In *Global Issues in Banking and Finance: 4th International Conference on Banking and Finance Perspectives*, pp. 1-10. Cham: Springer International Publishing, 2019.
5. Damodaran, Akhil. "Financial inclusion: Issues and challenges." *AKGEC International Journal of Technology* 4, no. 2 (2013): 54-59.
6. Adam, Mohamed Ali, and Dayah Abdi Kulmie. "The role of financial inclusion in poverty reduction: A review study." *The International Journal of Business Management and Technology* 8, no. 4 (2024): 36-44.
7. Thomas, Tomy, and K. Majini Jes Bella. "28 THE ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN ACHIEVING FINANCE RELATED SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS." *Fusion of Knowledge* (2023): 170.
8. Jukan, Meldina Kokorovic, and Amra Softic. "Comparative analysis of financial inclusion in developing regions around the world." *Economic Review: Journal of Economics and Business* 14, no. 2 (2016): 56-65.
9. Oke, Dorcas Funmilola, and Temitope Wasiu Adamson. "Demand and supply-side determinants of financial inclusion: A case study of micro, small and medium enterprises in southwest Nigeria." *Review of Socio-Economic Perspectives* 8, no. 2 (2023): 61-73.
10. Gupte, Rajani, Bhama Venkataramani, and Deepa Gupta. "Computation of financial inclusion index for India." *Procedia-Social and Behavioral Sciences* 37 (2012): 133-149.
11. Fatihudin, Didin. "How measuring financial performance." *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)* 9, no. 6 (2018): 553-557.
12. Pinto, Prakash, Iqbal Thonse Hawaldar, Habeeb Ur Rahiman, Rajesha TM, and Adel Sarea. "An evaluation of financial performance of commercial banks." *International Journal of Applied Business and Economic Research* 15, no. 22 (2017): 605-618.
13. Abdullah, H. A., Awrahman, H. G., & Omer, H. A. (2021). Effect of working capital management on the financial performance of banks: An empirical analysis for banks listed on the Iraq stock exchange. *Qalaai Zanist Scientific Journal*, 6(1), 429-456

14. Gutiérrez-Ponce, Herenia, and Sigit Arie Wibowo. "Do sustainability activities affect the financial performance of banks? The case of Indonesian banks." *Sustainability* 15, no. 8 (2023): 6892.
15. Almumani, Mohammad Abdelkarim Yousef. "An empirical study on effect of profitability ratios & market value ratios on market capitalization of commercial banks in Jordan." *International Journal of Business and Social Science* 9, no. 4 (2018): 39-45.
16. Rashid, Chnar Abdullah. "The efficiency of financial ratios analysis to evaluate company's profitability." *Journal of Global Economics and Business* 2, no. 4 (2021): 119-132.
17. Hussein, Ghadhanfer A. "The Impact of Financial Management Efficiency on the Financial Solvency of Banks on Iraq." *International Journal* 17 (2024): 187-201.
18. Bayram, Erdi, Ümit Hasan Gözkonan, Selim Baha Yıldız, and Abdelbari El Khamlichi. "A HYBRID APPROACH TO FINANCIAL SOLVENCY: A COMPARISON OF CONVENTIONAL AND ISLAMIC BANKING IN TURKEY." *Kafkas Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi* 14, no. 28 (2023): 603-623.
19. Ouma, Moses O., and Gabriel N. Kirori. "Evaluating the financial soundness of small and medium-sized commercial banks in Kenya: an application of the bankometer model." *International Journal of Economics and Finance* 11, no. 6 (2019): 93-100.
20. Nasution, Yusneni Afrita, and Yusleny Yusleny. "Financial Performance Measurement Using Profitability Ratios And Liquidity Ratios." In *Proceeding Medan International Conference on Economic and Business*, vol. 1, pp. 1730-1741. 2023.
21. Liyana, Liyah, and Emmy Indrayani. "The Effect of non-performing loan (NPL), loan to deposit ratio (LDR) and net interest margin (NIM) on financial performance (ROA) with car as intervening variables on go public commercial banks in Indonesia and listed on BEI period 2014-2018." *Asian Journal of Social Science and Management Technology* 2, no. 2 (2020): 61-75.

کاریگهری گشتگیری دارایی لهسهه کارایی نهادهای دارایی

تویژینهوهیهکی کاریگهراو لهسهه کهرتی بانکی عیراق

پوخته:

نهم تویژینهوهیه نامانجی لیکۆلینهوهیه له کاریگهرییهکانی گشتگیری دارایی لهسهه کارایی نهادهای دارایی کهرتی بانکی له عیراق له ماوهی 2015-2024 به بهکارهینانی ژمارههی مامهلهکانی پارهدانی نهلیکترۆنی تۆمارکراو بۆ پیوانهکردنی کاریگهرییهکانی گشتگیری دارایی لهسهه کارایی نهادهای دارایی بانکهکان. نهمهش له رینگههی سهی پیوههریکی داراییهوه بهدهست دیت که لایهنهکانی نهادهای دارایی ههلهسهنگینن: قازانج، نهختینههیی و توانای پارهدان، که به گهرانهوهی سهرومت و سامان، ریزههی گونجاوی سهرمایه و ریزههی قهرزی نهجامههراو دهپوریت. پاشهکشههی ههیلی ساده به بهکارهینانی پاکنجی ناماری SPSS وهشانی 26 بهکارهاتوو بۆ بهراوردکردنی نهجامهه حیسابکراوهکان و تاکیکردنهوهی گریمانهکان. تویژینهوهکه گرنگه چونکه بههواداچوون بۆ گشتگیری دارایی دهکات و هک بهردیکی بناغهه گهشهپیدانی دارایی بهردهوام و کاریگهرییهکانی لهسهه سهی لایهن که لهلایهن خاوهن بانکهکان و موکلهکانیانهوه له نزیکهوه چاودیزی و لیکۆلینهوهیان لهسهه دهکرتیت. نهجامهکان کاریگهری نهزینی بهرچاوی گشتگیری دارایی لهسهه قازانج نیشان ددهن، له کاتیکدا ههچ کاریگهرییهکی بهرچاوی لهسهه نه توانای سهرمایه و نه لهسهه توانای پارهدان نههوزراوتهوه.

کلله وشه: گشتگیری دارایی، قازانج، توانای پارهدان، نهختینههیی، CAR، ROA، NPL.

The Impact of Financial Inclusion on Financial Performance Efficiency An Applied Study of the Iraqi Banking Sector

Abstract: This research aims to study the impact of financial inclusion on the financial performance efficiency of the banking sector in Iraq, for the period from 2015 to 2024. This study uses the number of electronic payment transactions recorded to measure the financial inclusion variable on the financial performance efficiency of banks. Three financial indicators address aspects of financial performance evaluation: profitability, liquidity, and solvency, measured by return on assets, capital adequacy, and the ratio of non-performing loans to total loans. Simple linear regression was used using the SPSS V.26 statistical package to compare the calculated results and test the hypotheses. The importance of the research emerges from its study of the financial inclusion variable as a cornerstone of sustainable financial development, and its impact on three aspects that are being closely monitored and studied by bank owners and clients. The results showed a significant positive effect of financial inclusion on profitability, while there was no significant effect of financial inclusion on either capital adequacy or solvency in banks.

Keywords: Financial inclusion, profitability, solvency, liquidity, CAR, ROA, NPL.